FAMILY AND SOCIETY JOURNAL
International Biannual Journal
refereed Issued in three languages
مجلة الأسرة والمجتمع
مجلة دولية محكمة نصف سنوية
تصدر بثلاث لغات
EISSN: 2602-6716 الترقيم الإلكتروني: ISSN:2392-5337 الترقيم الدولي:
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/236

المجلد: 10 / العدد: 02 / 2022	تاريخ إرسال المقال: 25/ 04/ 2022	تاريخ القبول: 12/15/ 2022	تاريخ النشر: 31/ 12/ 2022	الصفحة: 76 – 89

دور التمويل المصغر في دعم الاقتصاد المنزلي وتطوير المقاولة النسوية بالجزائر

The role of microfinance in supporting the home economy and developing female entrepreneurship in Algeria

آدم بن مسعود *	جامعة البليدة 2، البليدة (الجزائر)	benmessaoudadem@gmail.com
نور الدين بربير	جامعة ابن خلدون تيارت–تيارت (الجزائر)	berberd2012@yahoo.fr

ملخص:

الهدف من هذه المداخلة هو تحديد الدور الذي يلعبه التمويل المصغر في دعم و تطوير المقاولة النسوية بالجزائر، هذه الأخيرة تعتبر ركيزة مهمة في دعم و تطوير الاقتصاد المنزلي بأي بلد بالعالم و الذي له وزن اقتصادي مهم يسمح بخلق الثروة بإمكانيات بسيطة جدا و بمصادر تمويل مصغرة و لا تقل أهمية عن باقي الوحدات الاقتصادية في سوق العمل حيث ازدادت أهمية هذه الأخيرة في الفترة الأخيرة التي تزامنت مع جائحة كورونا و أظهرت المرأة دور لا يستهان به في إدارة هذه الأزمة.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصغر، المقاولة النسوية، الاقتصاد المنزلي.

Abstract:

The aim of this intervention is to determine the role that microfinance plays in supporting and developing women's business in Algeria, the latter being an important pillar in supporting and developing the home economy in any country in the world which has an important economic weight that allows the creation of wealth with very simple resources and microfinance sources that are no less important than The rest of the economic units in the labor market, where the importance of the latter increased in the recent period coinciding with the Corona pandemic, and women showed a significant role in managing this crisis.

Keywords: microfinance, women entrepreneurship, home economics.

* المؤلف المرسل

عنوان المقال: دور التمويل المصغر في دعم الاقتصاد المنزلي وتطوير المقاولة النسوية بالجزائر	المؤلف 1: بن مسعود آدم المؤلف 2: بربار نور الدين	المجلد: 10 / العدد: 02 /2022	الصفحة: 76– 89

مقدمة:

نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها التحولات الاقتصادية والاجتماعية فرض على العائلات الجزائرية البحث عن مصادر دخل مختلفة قصد تلبية احتياجات الاسرة المتزايدة ، فلم تعد اجرة رب العائلة كافية في كثير من الاحيان خاصة اذا ارتبطت تلك المداخيل بحد معين مضاف إليه العديد من التكاليف الاجتماعية الاخرى كإيجار السكن وفواتير الكهرباء والغاز والماء والانترنات وتكاليف الرعاية الصحية للأطفال ....الخ. وفي خضم هذه التكاليف العائلة لجأت الكثير من ربات البيوت إلى ممارسة بعض الانشطة المنزلية التي تدر دخلا اضافيا يمكنها من مساعدة وتسيير شؤون المنزل بنوع من الارياحية وهو ما اصطلح على تسميته بالاقتصاد المنزلي ونظرا لنجاعة هذا النمط من الاقتصاد في خلق مصدر ثروة للأسر بل ساهمت في حل الكثير من المشاكل وخرجت الكثير من العائلات من دائرة الفقر وفي هذا السياق بدأت العديد من الافكار تطرح قصد تفعيل هذا النمط الاقتصادي المهم من خلال طرح اليات تمويل تتلاءم مع دخل العائلات الفقيرة وحسب المناطق المنتشرة فيها العائلات فهناك نشطات تتلاءم مع العائلات الريفية وأخرى مع تلك التي تقطن في المدن ونظرا لملاحظة ان المشكل الذي تعاني منه المرآة في المنزل هو مشكل التمويل لشراء بعض المواد الاولية والآلات البسيطة التي تستخدم في عملية الانتاج ومن هنا تظهر فكرة ضرورة تفعيل استخدام التمويل المناسب لتشجيع هذا النمط الاقتصادي لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة تحليل الاشكالية التالية :

-ما هو دور التمويل المصغر في دعم الاقتصاد المنزلي وتطوير المقاولة النسوية بالجزائر ؟

وللإجابة على هذه الاشكالية تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور أساسية على النحو التالي:

- المحور الأول: عموميات حول التمويل المصغر.
- المحور الثاني: المقاولة النسوية و الاقتصاد المنزلي.
- المحور الثالث: مساهمة التمويل المصغر في تطوير المقاولة النسوية.

أولا: عموميات حول التمويل المصغر:

يعتبر التمويل المصغر من السياسات المبتكرة لمعالجة الفقر وتحريك العجلة الاقتصادية من خلال المساهمة في خلق مناصب عمل ولو فردية بالإضافة إلى خلق الثروة ففكرة التمويل المصغر تسمح بفتح الطريق أمام الأفراد الذين تم

عنوان المقال: دور التمويل المصغر في دعم الاقتصاد المنزلي وتطوير المقاولة النسوية بالجزائر	المؤلف 1: بن مسعود آدم المؤلف 2: بربار نور الدين	المجلد: 10 / العدد: 02 /2022	الصفحة: 76– 89

إقصائهم من الحصول على الخدمات المالية من الجهاز المصرفي نتيجة لبيروقراطية هذا الجهاز في كثير من البلدان خاصة النامية منها لذا سنحاول من خلال هذا المحور عرض بعض المفاهيم الاساسية الخاصة بالتمويل المصغر.

1 –مراحل تطور التمويل المصغر:

مرت مسيرة التمويل الأصغر العالمية بأربعة مراحل متباينة يمكن وصف أهم ملامحها من خلال الجدول رقم (01) الموضح أدناه.

الجدول01: مراحل تطور التمويل المصغر وأهم ملامح كل مرحلة.

المرحلة	أهم الملامح والسمات
المرحلة الأولى قبل عام 1950	**الاعتماد كليا على القطاع غير الرسمي في توفير التمويل الأصغر، وقيام التجار بالدور الاساسي في توفير التمويل الأصغر مع قيام جمعيات الادخار ومؤسسات المجتمع المحلي بدور أقل.**
المرحلة الثانية من 1950–1970	**الاعتماد بدرجة كبيرة على برامج الائتمان التي يدعمها المانحون، وقيام البنوك الزراعية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر مع قيام الجمعيات التعاونية بدور أقل.**
المرحلة الثالثة من 1970 –1995	**التحول إلى برامج التمويل الأصغر المبنية على الأسس التجارية ، إلى القيام بتجارب مصرفية ناجحة في التمويل الأصغر في مختلف قارات العالم مثل(بنك جرامين، بنك راكيان، بنك سول) مع قيام مؤسسات غير مصرفية ومنظمات التطوعية بدور أقل**
المرحلة الرابعة ما بعد 1995	**التوسع في التمويل الأصغر المبني على الاسس التجارية ، وقيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر مع قيام مؤسسات غير مصرفية ومنظمات التطوعية بدور أقل.**

المصدر : خير الدين حمزاوي" **دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال نشاط البنوك التعاونية دراسة حالة السودان"** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية ،جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة السنة الجامعية : 2016/ 2017 ، ص ص: 53-54.

2–تعريف التمويل المصغر:

هناك العديد من المفاهيم والتعاريف التي أعطيت للتمويل المصغر سنقتصر على ذكر بعض منها على النحو التالي:

2–1 تعريف المكتب الدولي للعملBIT:

التمويل المصغر يشير الى جميع الخدمات المالية شبه المصرفية (القروض والضمانات، والتي تتعلق بمبالغ صغيرة) . **(الكيتدحي آمنة، 2018، صفحة 28)**

2–2 التمويل الأصغر: هو تقديم الخدمات المالية للفقراء من منظمي مشروعات العمل الحر **(عمران عبد الحليم و غزي محمد العربي، 2011، الصفحات 2–3)**

2–3 يعرف التمويل الأصغر على أنه" مجموعة من الخدمات المقترحة المقدمة للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية. وفي معناه البسيط هو" التسليف والادخار وتقديم خدمات مالية الأخرى مثل تحويلات الأمين، قروض الاستهلاك، قروض الزواج، المساعدات الفنية، بطاقات الائتمان، خدمات الدفع...إلخ.

2–4 يعرف التمويل الأصغر: على أنه منهجية اقراض توظف بدائل للضمانات لتقديم واستيراد قروض قصيرة الأجل لرأس مال العامل لأصحاب المشاريع الصغيرة. **(المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، 11 مارس (2003)، ص 4)**

2–5 برنامج التمويل الأصغر: يعني توفير الخدمات المالية كالإقراض والايداع والادخار بالإضافة الى تكييف مع احتياجات الفقراء القادرين على تنظيم المشروعات. **(غيتيري، أبو قاسم شمس الدين (2018)، ص 43)** و يقتضي إقامة مؤسسات مالية محلية دائمة يمكنها جذب الأيدي المحلية ومن ثم اعادة تدويرها على هيئة قروض مع تقديم خدمات مالية أخرى. ويهتم التمويل الصغير بمقتضاه رسوم وأرباح في القروض حيث يتمكن من تغطية نقد ، حيث يتميز التمويل الصغير بتكلفة إدارية عالية تماثل تكلفة إدارة أكبر عدد من القروض الكبيرة. **(اصلاح، خسن عبد العوض، (2008)، ص 4)**

3– أهمية التمويل المصغر: تتمثل أهمية التمويل المصغر في النقاط التالية:

- ✓ تخفيف الفقر والبطالة.
- ✓ رفع مستوى المعيشة.
- ✓ زيادة و ترشيد المدخرات المحلية.
- ✓ استخدام التكنولوجيا المحلية.
- ✓ توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة.
- ✓ توفير تشكيلة السلع الاساسية بأسعار منافسة.

- ✓ توفير الخدمات وخدمات الانتاج.
- ✓ استخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة.
- ✓ استخدام الخدمات المحلية.
- ✓ تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة. (**عبد اللاوي مفيد و صالحي ناجية، 2013، صفحة 2**)
- ✓ المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة؛
- ✓ كما يعمل التمويل المصغر على تمكين الفقراء على زيادة دخلهم الأسري وتحقيق أمنهم الاقتصادي والحد من ضعفهم المالي، وذلك من خلال بدء المشروعات مصغرة وصغيرة مدرة للدخل.
- ✓ أنه يعمل على تحفيز الاقتصاديات المحلية من خلال خلق الطلب المتنوع على مجموعة كبيرة من السلع و الخدمات خاصة فيما يتعلق منها بخدمات التغذية و التعليم والصحة.
- ✓ ويعمل على تقديم خدمات مالية جوارية تتكيف مع خصوصيات الأفراد المستبعدين من النظام المالي الرسمي كانت لها الكثير من الأثار الهامة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأولئك الافراد.

4– المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر: وتتمثل هذه المبادئ في التالي:

- **التمويل الأصغر يعتبر أداة قوية لمكافحة الفقر** : إن الحصول على الخدمات المالية بشكل مستمر يمكن الفقراء من زيادة الدخل وتكوين الأصول وتخفيض فرص تعرضهم إلى الصدمات الخارجية، كما يجعل من الممكن للأسر الفقيرة للانتقال من مجرد البقاء على قيد الحياة من يوم إلى يوم ثم إلى التخطيط للمستقبل و الاستثمار . في تحسين تغذيتهم وأوضاعهم وصحة وتعليم أطفالهم. (**صدوقي منال ، سعيد قوادري نعيمة (2017)، ص 22**).
- **الاستمرارية المالية ضرورية للوصول إلى عدد كبير من الفقراء:** لا يستطيع معظم الفقراء الحصول على الخدمات المالية القوية العاملة على مستوى التجزئة، لا يعتبر إنشاء مؤسسات مالية قابلة للاستمرار غاية في حد ذاته، بل هي الطريقة الوحيدة للوصول إلى حجم ذي شأن وأثر أبعد بكثير لما يمكن أن تموله الهيئات المانحة القابلة للاستمرار هو قدرة مؤسسات التمويل بالغ الصغر على تغطية جميع تكاليفها وهي تجعل من الممكن استمرار عمل مؤسسات التمويل بالغ الصغر واستمرار تقديم الخدمات المالية للفقراء. (**صدوقي منال ، سعيد قوادري نعيمة (2017)، صفحة 22**)
- **الفقراء لا يحتاجون إلى القروض بل إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية:** يحتاج الفقراء مثلهم مثل

الأخرين أي إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الملائمة والمرنة بأسعار معقولة ولا يحتاجون الفقراء إلى القروض فقط بل أيضا إلى الادخار و التحويلات النقدية حسب أوضاعهم. (**بوزيد، (2013)، ص 56**)

- **التمويل الأصغر يعني بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفقراء:** يشكل الفقراء الأغلبية من السكان في معظم الدول النامية ، إلا أنّ العدد الأكبر من الفقراء مازالوا يفتقرون إلى القدرة على الحصول على الخدمات المالية الأساسية وفي بلدان كثيرة مازال ينظر التمويل الأصغر على أنه قطاع هامشي وعلى أنه بصورة رئيسية اهتمام تنموي للجهات المانحة والحكومات والمستثمرين ذوي المسؤولية الاجتماعية، غير أنه لا يحقق كامل امكاناته إلا إذا تم إدماجة في النظام المالي العادي القائم في البلد المعني. (**طوايدية أحمد، (2010)، ص ص 21–22**).
- **التمويل الأصغر يعني إقامة مؤسسات مالية ومحلية دائمة:** تمويل الفقراء يتطلب مؤسسات مالية محلية تقدم خدماتها على أساس مستمر، تحتاج هذه المؤسسات إلى استقطاب التوفير المحلي وتقديمه على شكل قروض وخدمات أخرى وعندما تتطور هذه المؤسسات وأسواق رأس مال ، يقل الاعتماد على تمويل المتبرعين والحكومات بما في ذلك بنوك التنمية.
- **لا يقدم التمويل الأصغر حلول دائما:** فالتمويل الأصغر لا يعتبر الأداة الأفضل لكل فرد أو في كل الظروف لأنّ الأفراد المعدمين والجياع الذين لا دخل لهم ولا مقدرة عندهم على السداد يحتاجون أنواع من الدعم قبل أن يكونوا قادرين على استخدام القروض بشكل جيد؛ (**سليمان ناصر، عواطف محسن (2013)، ص ص 4–5**)
- **إنّ تحديد سقف لأسعار الفائدة تلحق الضرر بالفقراء:** لأنها تزيد من صعوبة حصولهم على الائتمان إذا أنّ تكلفة تقديم عدد كبير من القروض الصغيرة تفوق تكلفة تقديم عدد ضئيل من القروض الكبيرة لا يستطيع مقدمو القروض متناهية الصغر تغطية تكاليفهم إلا إذا كان بمقدورهم فرض فوائد أعلى من المعدل الذي تقرضه البنوك، إن نموهم سيكون محدودا وغير أكيد لأموال المتبرعين والحكومات، فعندما تحدد الحكومات أسعار الفائدة تقوم عادة بتحديدها بمستويات متدنية تساعد القروض متناهية الصغر على تغطية تكاليفها؛
- **وظيفة الحكومة هي تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة:** تسهم حكومات الدول بدورها في خلق بيئة مساندة من السياسات تحفز تطوير الخدمات المالية مع حماية مدخرات الفقراء، من ضمن أهم الأمور التي يتمكن أن تقوم بها الحكومات من أجل التمويل بالغ الصغر حفاظا على استقرار الاقتصاد

الكلي وتجنب غطاءات أسعار الفائدة والامتناع عن تشويه السوق، ببرنامج مع إقراض مدعوم عالية التأخر في السداد وغير قابلة للاستمرار؛ (**بن علية نور الهدى ، جمعية فاطمة الزهراء (2017)، ص 19**)

- **يجب أن تكمل أموال المتبرعين رأس مال الخاص لا أن تنافس معه:** حيث يقدم المتبرعون الهيئات و القروض ورأس المال التمويل متناهي الصغر فيجب أن يكون هذا الدعم مؤقتا ويجب أنّ يستخدم لبناء مقدرة مقيمي القروض متناهية الصغر، وتنمية البنية الأساسية المساندة مثل مؤسسات التقييم، مجالس الاقراض، والمقرة على التدقيق ودعم التجربة. (**عمران عبد الحليم ، غزي محمد العربي (2011)، ص 409**)
- **إنّ العقبة الأساسية هي نقص المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء:** حيث يعتبر التمويل الأصغر من الميادين المتخصصة التي تجمع بين الأعمال المصرفية التي لها أهداف اجتماعية وبين الاحتياجات للقدرات التي يجب بناؤها على جميع المستويات وبدء من المؤسسات المالية لهيئات التنظيمية وجهات الإشراف وأنظمة المعلومات، الهيئات التنمية الحكومية والهيئات المانحة.
- يجب أنّ تركز معظم الاستثمارات في هذا القطاع، سواء العام أو الخاص على بناء المقدرة وليس نقط على رسم الأموال. (**عصام، محمد الليني (2013)، ص 03**)
- **يعمل التمويل الأصغر بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه:** وإنّ المعلومات النمطية والدقيقة والخاصة بالأداء تعتبر في غاية الأهمية، ويتضمن ذلك كلا من المعلومات المالية (مثل لنسبة الفوائد، تسديد القروض، استرداد التكاليف)والمعلومات الاجتماعية (مثل عدد العملاء الذين تم الوصول إليهم ومستوى فقرهم) كلا من المتبرعين، المستثمرين، ومستثمر في البنوك، والعملاء يحتاجون هذه المعلومة للحكم على التكاليف والمخاطر والعوائد. (**المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، برنامج التمويل الأصغر رقم 06، (2006)، ص 8**).

ثانيا:المقاولة النسوية والاقتصاد المنزلي.

1– أنواع المشروعات النسائية الصغيرة:

1–1 المشروعات المنزلية:

تساهم المشروعات المنزلية في تشغيل السيدات داخل المنزل، وتوفير دخل لها ولأسرتها، وتحسين مواردها الذاتية، وكشف القدرات الكامنة لدى ربة المنزل التي لم تكتشف مهاراتها نظرا لعدم عملها خارج البيت، وتحولها من عنصر معتمد متكل على الآخرين إلى عنصر فعال يساهم في الدخل الأسري وفي توفير احتياجات العائلة، كما تساهم هذه المشروعات في استغلال أوقات فراغ المرأة وتحويله إلى ساعات منتجة فعالة، فالظروف التي أصبحت تعيش فيها الأسر

الجزائرية خاصة في ظل المأساة الوطنية جعلت الجزائر لديها رصيد كبير من الأرامل ومن المطلقات، الأمر الذي دفع بالمرأة إلى البحث عن مورد تساهم به في تحسين الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية للعائلة وذلك عن طريق المشروعات المنزلية التي تسعى من خلالها إلى ضمان دخل، خاصة مع ضعف القدرة الشرائية للكثير من الأسر بالجزائر.

كما قدمت الحكومة الجزائرية قروض للمرأة الماكثة في البيت بلا فوائد و فوائد ميسرة، حيث بلغ القرض من 3 ملايين سنتيم إلى 10 ملايين سنتيم قصد اقتناء المادة الأولية الضرورية، خاصة للنساء الماكثات في البيت والحرفيين أصحاب المهن اليدوية والتقليدية التي يقومون بها في الغالب في البيت دون الحاجة لتأجير محلات ،كما تضاعفت قيمة القرض من 40 مليون سنتيم إلى 100 مليون سنتيم لاقتناء العتاد والتجهيزات وتأجير المحلات في حالة الضرورة والاقتضاء.

ونظرا لأهمية هذه المشروعات المنزلية لابد من التأسيس لاقتصاد منزلي و ترقية الحرف التقليدية التي تتحكّم فيها المرأة الجزائرية لتأسيس قطاع قائم بذاته يساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات، لذلك لا بد من توفير التكوين المهني لهؤلاء النسوة وذلك لترقية الحرف التي بين أيديهن أو اكتساب حرف جديدة تتوافق مع خصوصية المرأة الجزائرية، عندها ستحقق نتائج مذهلة في الميدان الاقتصادي .

1–2 مشروعات الصناعات الريفية:

تشكل النساء في الجزائر قوة عمل زراعية لا يستهان بها، وهن اللاتي ينتجن معظم الأغذية التي يستهلكنها، ولم تكتفي المرأة الريفية بالعمل الاستهلاكي بل تجاوزته لتأسيس مشاريع صغيرة في الزراعة، تربية الحيوانات كالنحل والدواجن، فهذه المشروعات الصغيرة ليست للقضاء على البطالة فقط، وإنما لتنمية الريف وتحسين مستوى الدخل، فالمرأة الريفية أصبحت تسير مشروعات صغيرة ذات طابع ريفي، خاصة من خلال القروض التي تمنحها الحكومة للمرأة الريفية وكذا برامج السكن الريفي الذي حد من الهجرة إلى المدن، فهذه المشروعات الصغيرة تعمل على التنمية الريفية ونمو الاقتصاد الريفي.

1–3 المشروعات الحرفية: هي كل نشاطات الإنتاج ، الإنشاء، التحويل ، إعادة ترميم فنية ، صيانة ، تصليح أو تقديم خدمة يطغى عليها العمل اليدوي، وهي أعمالاً صغيرة بحد ذاتها، يغلب عليها الطابع اليدوي وتعتمد على المجهود الفردي والمهارات المكتسبة، ذلك لأن الحرفي هو صاحب المشروع، وهو من يقوم بالأعمال الحرفية غالباً سواء كان بمفرده، أو لديه مجموعة من العمال الحرفيين، حيث بلغ سنة 2008 إجمالي عدد النشاطات الحرفية والتقليدية حسب تصريحات 31 غرفة للصناعات التقليدية والحرف 126887 نشاط حرفي أي ما نسبته 24.42% من

عنوان المقال: دور التمويل المصغر في دعم الاقتصاد المنزلي وتطوير المقاولة النسوية بالجزائر	المؤلف 1: بن مسعود آدم المؤلف 2: بربار نور الدين	المجلد: 10 / العدد: 02 /2022	الصفحة: 76– 89

إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (لفقير حمزة، 2009، الصفحات 99-100)، ولقد أولت الجزائر أهمية للحرف وأسست لها وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، وقدمت الحكومة قروض للشباب الحرفي من 40 مليون سنتيم إلى 100 مليون سنتيم لتأجير المحلات، كما مددت آجال تسديد القرض إلى ثلاث سنوات إضافية بالنسبة إلى تسديد القرض البنكي.

وتعتبر الحرف والصناعات التقليدية وسيلة للحفاظ على التراث الوطني، و أداة للتعزيز الاقتصادي، والسياحي، وزيادة الناتج القومي، فمثلاً حسب إحصاءات تمت في "عام 2006 لكل من المكسيك وتايلاند، تفيد بأن 30% من القوى العاملة المتوفرة فيها تعمل في قطاع الحرف اليدوية، كما لوحظ بأن 20% من الدخل القومي للنيجر حسب الإحصاءات يأتي من قطاع الحِرف اليدوية. وفي تونس في إحصائية صدرت حديثاً أفادت بأن ميدان الحِرف التقليدية قد أمَّن فرص عمل بما نسبته 7% من القوى العاملة، ويمثل هذا القطاع في بوركينافاسو أهمية اقتصادية كبيرة، نظراً لتشغيله حوالي خمسمائة ألف حرفي ينتجون ما قيمته حوالي 20% من الناتج القومي للدولة"(**عمر، السبيعي نهاد (2013)، ص 33**).

1–4 المشروعات الصناعية الحديثة:

تتواجد خاصة في المدن، تعمل هذه المشروعات على تشجع الشباب على خلق فرص عمل جديدة لهم وللعالمين لديهم، بالإضافة إلى خلق الإبداع والابتكار كونها تساهم في معالجة القصور في التكوين ، وتعتبر وسيلة فعالة لاستخدام الموارد الأولية المتوفرة بالدول لتحويلها إلى عناصر إنتاج من الممكن استخدامها في الصناعات الكبيرة، وذلك لخلق التكامل الاقتصادي بين منظمات الإنتاج، حيث تقوم المنشأة الصغيرة بأخذ الموارد الأولية من البيئة سواء كانت زراعية أم معدنية أم تقنية أو غيرها، وتحولها لعنصر إنتاج لاستخدام المشروعات الكبيرة للتقليل من الاستيراد. (**عمر، السبيعي نهاد (2013)، ص 33**).

1–5 المشروعات الخدمية :

هي المشروعات الاجتماعية التي تهدف إلى إنشاء البنية التحتية، وغالباً ما تكون تهدف لتقديم خدمة للمجتمع، وتعمل هذه المشروعات على إيجاد الوسائل التسهيلية التي تقلل من خطوات الحصول على خدمة، ولقد تميزت العديد من المشروعات الصغيرة النسائية بهذا الطابع نظرا لاعتمادها على التنظيم أكثر من التصنيع، وهو أمر يسهل على المرأة إدارته وتسييره لما تتمتع به المرأة من قدرات ومهارات تواصلية .

2– دور المشروع النسائي الصغير في إرساء أسس الاقتصاد المنزلي المنتج:

للمشروع النسوي الصغير أهمية كبيرة نظرا لدوره في:

- وسيلة لتوفير فرص العمل وامتصاص البطالة .
- تمكين المرأة وزيادة مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية .
- استغلال الموارد الطبيعية المحلية المتاحة، والاعتماد على وسائل إنتاج بسيطة نسبيا وغير مكلفة .
- دعم التكامل مع الصناعات المتوسطة والكبيرة، باعتبار المشروعات الصغيرة مكملة ومغذية له.
- تنمية روح المبادرة الفردية وتشجيع التجديد و الإبداع لدى الشباب.
- القضاء على الفقر، وتوفير دخل.
- تحقيق التوازن الجغرافي وتقليص التفاوت بين الريف والحضر، والقدرة على الانتشار في مختلف المناطق الجغرافي لتحقيق التنمية المتوازنة.

3– خصائص المشروعات النسائية الصغيرة:

تتمتع المشروعات النسائية الصغيرة بخصائص أهمها : (**مسعودان أحمد، دريس نعيمة (2014)، ص 05**):

- سهولة الإنشاء والتنفيذ.
- سهولة التنظيم الإداري، وعدم الحاجة لخبرات إدارية عالية.
- الاعتماد على الطلب المحلي وخلق قيمة تنمية متوازنة.
- سهولة الدخول للسوق والخروج منها.
- القدرة على التكيف مع متغيرات السوق.
- آلية من آليات إدماج المرأة في النشاط الاقتصادي.
- قلة رأسمال الخاص بالمشروع وضعف نسبة المخطرة.
- عدم الحاجة لید عاملة كبيرة وقبول المؤهلات العلمية المتواضعة

ثالثا : مساهمة التمويل المصغر في تطوير المقاولة النسوية

يعتبر قطاع التمويل الأصغر أداة فعالة للتنمية الاقتصادية وتهدف إلى الحد من الفقر في المجتمع، وبما أن أصحاب الدخل المحدود يعانون من قلة الخدمات المالية بسبب الاستراتيجيات التقليدية للبنوك فهذا القطاع يوفر خدمات مالية

أساسية لشريحة واسعة من أصحاب المشاريع بالقليل من الضمانات وشروط الائتمان أو بدونها لتتلاءم ومقدرتهم الاقتصادية البسيطة وهذه المقدرة تؤهلهم للحصول على خدمات مالية من البنوك، بحيث يتم تمويل مشاريع صغيرة توظف عشرة عمال فاقل بشروط وبضمانات بسيطة سعيا لتنميتهم وتطويره (**الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير و متناهي الصغر(2003)، ص 05**).

. باستطاعة التمويل الأصغر مساعدة النساء الماكثات في البيوت على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم وبالتالي الحد من نسبة اتكالهم على الغير وتفعيل دورهم في المجتمع من خلال القيمة المضافة التي يقدمونها وهناك العديد من المشاريع المنزلية التي اثبتت نجاحها كالخياطة والطرز والنسيج بمختلف انواعه وصناعة الحلويات التقليدية وتربية بعض الحيوانات وصناعة بعض المأكولات التقليدية ... الخ كلها مشاريع تتطلب إمكانيات **(Lqbal Farouk and Riad (2004)** بسيطة ولكن لها مساهمة في خلق وظائف لهن وبالتالي الخروج من أزمة البطالة التي كانوا يعانون منها، وفي دراسة للمستفيدن من قروض التمويل الأصغر بمصر فتبين أن **30%** منهم قد حصلوا على فرص عمل مستديمة. ان الدخل الذي يدره احد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته، بل ويساعد أيضا على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها مما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم، لذا اصبح الاقتصاد المنزلي اقتصاد قائم بذاته .فتوفير التمويل المناسب للمشروعات متناهية الصغر في الدول النامية يؤدي الى زيادة مستويات معيشة الفقراء وارتفاع معدلات الأمن الغذائي كما يؤدي الى التطور المستدام للاقتصاد القومي.

لذا يمكن القول أن التمويل الأصغر لها اثر كبير على المشاريع الصغيرة خاصة النسوية وهذا ما أثبتته إحدى الدراسات في مصر قامت بها مؤسسة "**بلانت فاينانس**" وست مجموعات أخرى من خلال مقابلة 2471 شخص من عملاء مؤسسات التمويل، فتوصلت إلى أن العملاء الذين مضى عليهم ثلاث سنوات أو أكثر من الاشتراك في برنامج تمويل متناهي الصغر، يكسبون أرباحًا شهرية تزيد في المتوسط بنسبة 25% عن أولئك الذين التحقوا حديثًا بأحد البرامج، كما أدى التمويل الأصغر في مصر إلى خلق مشروعات جديدة .وتظهر النتائج أن 11% ممن ضمهم المسح قد استخدموا قرضًا متناهي الصغر لبدء نشاط جديد، وأفاد 17% أنهم مهتمون بالحصول على قرض آخر للبدء في مشروع جديد، وأوضحت هذه النتائج أن التمويل متناهي الصغر في مصر لا يدعم المشروعات القائمة بشكل حصري، وإنما يمكنه أن يسهم في خلق أنشطة اقتصادية جديدة كما ان للتمويل الأصغر أثرا على النشاط الاقتصادي، فقد أثبتت الدراسة السابقة أن التمويل الأصغر كان له أثره على مجموعة مؤشرات مشاريع عينة الدراسة والتي تتمثل

في:

- الزيادة فى الإيراد الشهري.
- الزيادة في الاستثمارات.
- الزيادة في مستوى التوظيف (التشغيل).

قد كان للتمويل الأصغر على المشاريع الصغيرة اثر كبير على مستوى التوظيف في الأردن أكثر من مصر، وهذا بامتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي الزيادة في الإنتاج والدخل القومي، كما أشارت دراسة في فلسطين شملت 850 مؤسسة منها 400 تحصلت على قرض إسلامي صغير فتوصلت هذه الدراسة إلى أن 40.9% من المشروعات المستفيدة من التمويل الإسلامي تحسنت قدرتها التنافسية، من خلال زيادة إنتاجها، وتخفيض تكلفته، كما تبين أن 63.7% من تلك المشروعات قد زادت الإنتاجية لديها، وقد زادت مبيعاتها بنسبة 64.7% وأن 33.2% من أولئك الذين حصلوا على قرض إسلامي قد استطاعوا الوصول إلى أسواق جديدة، وفي نفس الوقت كان هناك 49.6% من المشاريع الصغيرة قد تمكنت من رفع قدرتها على فتح أفاق عمل جديدة. كما ان 23.3% من تلك المشروعات استطاعت خلق فرص عمل جديدة مدفوعة الأجر، وغير مدفوعة الأجر بنسبة 53.6%.(**الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر، (2005)**).

– خاتمــة:

رغم اهمية الاقتصاد المنزلي ومساهمته الكبيرة في توفير مصدر رزق للكثير ن العائلات على المستوى العالمي إلا أن أكبر المشاكل التي تعيق هذا النمط الاقتصادي المهم هو غياب التمويل المناسب لهذا الاقتصاد ، ويعتبر التمويل المصغر احد المنافذ التمويلية المتاحة والمهمة لتلبية احتياجات الاسر بمختلف اشكالها لكن شريطة اعادة النظر في هذا الغطاء التمويلي بما يتناسب مع طبيعة الاسر وحسب المناطق الجغرافية فهذا النمط التمويلي من سماته أنه متعدد الخدمات ويوفر خدمات تكميلية لذا يجب أن يحظى هذا الاطار التمويلي بمزيد من الاهتمام وأن يراعى في صياغة قوانينه البساطة وقلت التكلفة بحيث يمكن أن نمنح قرض مثلا بـ 10000 دج لشراء مثلا آلة خياطة على سبيل المثال وفي غالبية الاحيان لما نتحدث عن الاقتصاد المنزلي نربطه بالمرآة باعتبارها المحرك الاول والمدبر لشؤون المنزل وفي تسييره وعلى العموم توصلت الدراسة إلى **النتائج التالية** :

- أن الاقتصاد المنزلي ضرورة حتمية فرضتها التطورات الاقتصادية وزيادة الحاجة للكثير من الخدمات.
- أثبتت التجارب أن توفر ظروف معينة للمرأة بإمكانها أن تصبح منتج للكثير من الخدمات.
- أكثر منتجات الاقتصاد المنزلي تشمل قطاع النسيج والصناعات التقليدية والحرفية وتربية الحيوانات المنتجة.
- ساهم الاقتصاد المنزلي في توفير مناصب عمل للكثير من العائلات الجزائرية وأخرج الكثير منها من دائرة الفقر المدقع.
- ابرز المشاكل التي تعترض الاقتصاد المنزلي تتمثل في نقص التمويل المناسب وعدم توفره خاصة عامل بعد المؤسسة الممولة من العائلات في كثير من ربوع العالم .

–اقتراحات عملية:

من أبرز الاقتراحات التي يمكن طرحها من خلال نتائج هذه الدراسة نجدها تتمثل في ما يلي:

1. ضرورة استحداث صيغ تمويلية متناهية الصغر تتناسب مع خصوصية العائلات .
2. دراسة امكانية تسيير ومنح هذه القروض في كل مكان على سبيل المثال وجود هيئات على مستوى كل بلدية حتى تكون المؤسسة الممولة على مقربة من العائلات التي تطلب هذا النمط التمويلي.
3. ضرورة مكافحة البيروقراطية الادارية التي تقف أمام تطوير الاقتصاد المنزلي.

المراجـــع :

1. اصلاح ،خسن عبد العوض (2008)،" **ادارة التمويل الأصغر الدورة التدريبية الأولى(بنك السودان المركزي)**، السودان.
2. بن علية نور الهدى، و جمعية فاطمة الزهراء (2017) "**مساهمة التمويل الأصغر في انشاء ودعم المؤسسات المصغرة في الجزائر(دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل شباب(ANSEJ)والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)**. مذكرة ماستر، الجزائر : جامعة المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجايرة و علوم التسيير.
3. بوزيد (2013) "**التمويل الأصغر كاستراتيجية لمجابهة الفقر(دراسة حالة الجزائر2005–2012)**"، مذكرة ماستر، الجزائر: جامعة ام البواقي كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.
4. سليمان ناصر، و عواطف محسن (2013) "**القرض الحسن المصغر لتمويل الاستراتيجية، . ورقة بحثية لملتقى الدولي الثاني حول المالية الاسلامية. كلية العلوم الاقتصادية**" ، تونس.
5. صدوقي منال، و سعيد قوادري نعيمة (2017) "**إدارة القروض المتعثرة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الفترة الممتدة مابين2016–2017**"، الجزائر: مذكرة ماستر. جامعة خميس مليانة.
6. طوايدية، أحمد (جوان 2010) "**القرض المصغر ودوره في مكافحة الفقر(دراسة حالة الجزائر)**". مجلة دراسات اقتصادية.

7. عبد اللاوي مفيد، و صالحي ناجية (2013) "**استراتيجية التمويل متناهي الصغر الاسلامي في تحقيق التنمية المستدامة(دراسة حالة صندوق زكاة الجزائر)**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول المالية الاسلامية، جامعة صفاقس ، تونس.

8. عصام، محمد الليني (2013) "**انجاح الصيغ الاسلامية في التمويل الأصغر من الاشارة الى التجربة بنك الاسرة السودان**"، الدراسات الاقتصادية الاسلامية، 19(01)، 03،السعودية.

9. عمر، السبيعي نهاد (2013)، "**دور المشروعات النسائية الصغيرة في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية**"، أطروحة دكتوراه، المملكة العربية السعودية: إدارة الموارد البشرية.

10. عمران عبد الحليم، و غزي محمد العربي (2011)، "**برامج التمويل الأصغر و دوره في القضاء على الفقر و البطالة**"، رسالة ماجيستر، الجزائر: جامعة المسيلة،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

11. غيتيري، أبو قاسم شمس الدين (2018)، "**أثر القرض المصغر على نوعية حياة العائلات الريفية – دراسة تطبيقية لولاية تلمسان–**"، رسالة ماجيستر، الجزائر جامعة: معسكر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

12. لفقير، حمزة (2009)، "**تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة مع دراسة حالة برنامج المعتمد في غرفة الصناعات التقليدية والحرف**"، رسالة ماجيستر،الجزائر: جامعة بومرداس كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

13. مسعودان أحمد، و دريس نعيمة (2014)" **دور المشروعات النسائية الصغيرة في التخفيف من البطالة في الجزائر – دراسة ميدانية على قطاع الأعمال الصغيرة النسائية في الجزائر** ، مداخلة ضمن فعاليات لملتقى الوطني حول "سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر.

14. الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير و متناهي الصغر (2003)" **دور الاقراض الصغير والمتناهي الصغر في دعم التنمية الاقتصادية**".

15. الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر. (2005). " دراسة ظروف العرض والطلب الحالي والمتوقع على التمويل الإسلامي الصغير في الأراضي الفلسطينية". تاريخ الاسترداد 22 فيفري, 2021، من .http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/93484

16. الكيتدحي، آمنة (2018)،" **قرض مصغر كوسيلة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمسيلة**، الجزائر: جامعة المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

17. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (2003)" **مودز للجهات المانحة**".

18. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. (2006)" **برنامج التمويل الأصغر رقم 06**".

19. Lqbal Farouk and Riad. (2004), "**Commercial Banking and Microfinance in Egypt National Bank for Development**", World Bank